



جامعة: 08 ماي 1945 – قالمة

كلية: الآداب واللغات

قسم: اللغة والأدب العربي

الأستاذ: د. عبد الناصر درغوم

الشعبة: دراسات لغوية

التخصص: لسانيات عامة

المقياس: أصول النحو

المستوى: الثانية ليسانس

نظرية العامل وظاهرة الإعراب

أولاً: أصول نظرية العامل في الدرس النحوي:

يرى حسن خميس الملخ أن فكرة الأصل والفرع في الدرس النحوي هي الأساس لنشأة فكرة العامل؛ وبالخصوص ما يعرف بأصل العمل¹، يقول: "وأظن ظناً أن أصل العمل من الأسباب التي قادت النحاة إلى نظرية العامل حتى تطلبوا لكل أثر إعرابي مؤثراً [...] ونحسب أن فكرة العمل والعامل جاءت النحو وافدة من أبحاث مفكري الإسلام في التوحيد، لأنّ من طرق إثبات وجود الله سبحانه وتعالى ووحدايته التظر إلى الكون المخلوق على أنه معمول لعامل واحد فقط، ومن هنا فنظرية العامل تعكس موقفاً فكرياً من الحياة في نظر المسلمين، وتقدم تفسيراً معقولاً لظاهرة التصرف الإعرابي" [ص82].

وقد تبوّأت نظرية العامل مكانة مهمة في الدرس النحوي منذ نشأته، حتى عدت ركناً مكيماً فيه؛ "فبعد أن نظر النحاة في كلام العرب نظراً عميقاً رأوا الكلمة الواحدة تعتريها تغيرات مختلفة في آخرها، من رفع ونصب وجر وجزم حسب نوعها، ورأوا أن علامات الإعراب أمارات على المواقع الإعرابية؛ فالفاعل أمارته الضمة أو ما ينوب عنها، والمفعول أمارته الفتحة أو ما ينوب عنها، والمضاف إليه أمارته الكسرة أو ما ينوب عنها... إلخ؛ ورأوا أن أمارات المواقع تطرد في أنماط تركيبية؛ مما جعلهم يربطون بين الأمارات «العلامات الإعرابية» والتركيب، فالفاعل يطرد رفعه بعد كل فعل، واسم إنّ يطرد نصبه بعد إنّ وأخواتها والمضاف إليه يطرد جره بعد المضاف و... إلخ؛ فأسندوا إلى هذه الكلمات إحداث التغيير وسموها عوامل" [ص122-123].

1 - أصل العمل: يرى النحاة أن الأصل في العمل (إحداث التغيرات الإعرابية) للأفعال دون الأسماء والحروف، وأن هذه الأخيرة إذا عملت فإنها لشبهها بالفعل؛ فالأصل أن الفعل يرفع الفاعل ولا يسأل عن علة ذلك لأنه الأصل فيه، أما رفع اسم الفاعل للفاعل، وكذا رفع "إنّ" لخبرها فهما فرع، علتها مشابهنهما للفعل من بعض الوجوه.

ثانياً: مفهوم نظرية العامل وعلاقته بالإعراب:

يعرّف العامل على أنه "ما عَمِلَ عَمَلًا مَّا فَرَفَعَ أَوْ نَصَبَ أَوْ جَرَّ، كالفِعْلُ والناصب والجازم وكالأسماء

التي من شأنها أَنْ تَعْمَلَ أيضاً وكأسماء الفِعْل، وقد عَمِلَ الشَّيْءُ فِي الشَّيْءِ: أَخَذَتْ فِيهِ نوعاً من الإعراب"².

ويعرفه الجرجاني بأنه: "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب".

فالعَمَلُ إذن هو المحدث للتغيرات الإعرابية المختلفة، ولذا يعرف الإعراب بأنه: "اختلاف آخر الكلمة

باختلاف العوامل لفظاً أو تقديرًا" على رأي المدرسة المعنوية، أو هو "ما جيء به لبيان مقتضى العامل من

حركة أو حرف أو سكون أو حذف" على المدرسة اللفظية، وعلى أيٍّ من المدرستين فظاهر تعلق الإعراب

بالعامل؛ فعلى الأولى فالإعراب اختلاف يطرأ على أواخر الكلم لاختلاف العوامل سواء كان التغير الحاصل

ظاهراً أو مقدّراً، وعلى الثانية هو العلامة التي تبين أثر العامل.

والقول إن العامل هو المحدث للتغيرات الإعرابية إنما هو على سبيل الحقيقة العرفية [ص123]، وإلا

فالمحدث حقيقة للأثر الإعرابي هو المتكلم، قال ابن جني: "ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفرًا فإن "ضرب"

لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك "ضرب" إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل

فهذا هو الصوت والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل، وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل

معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً

من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه

صفحة القول فأما في الحقيقة، ومحصل الحديث فالحمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه

لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى

على اللفظ، وهذا واضح".

² - ابن منظور، (ع م ل).

* أقسام العوامل:

تنقسم العوامل إلى معنوية ولفظية، وتنقسم اللفظية إلى سماعية وقياسية، وبيان ذلك حسب تقسيم عبد القاهر

الجرجاني في كتابه العوامل المئة التالي³:

• العوامل المعنوية:

○ العامل في المبتدا والخبر.

○ العامل في الفعل المضارع المرفوع.

• العوامل اللفظية:

○ العوامل القياسية، وهي سبعة:

- الفعل.
- اسم الفاعل.
- اسم المفعول.
- الصفة المشبهة.
- المصدر.
- الاسم المضاف.
- الاسم التام؛ مثل أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها مثل: عشرون ديناراً.

○ العوامل السماعية، وهي ثلاثة عشر:

- حروف الجر (الباء، من، إلى، في، اللام، رب، على، عن، الكاف، مذ، منذ، حتى، واو القسم، تاء القسم، حاشا، خلا، عدا).
- الحروف المشبهة بالفعل (إن، أن، كأن، لكن، ليت، لعل).
- حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر، (لا وما المشبهان بليس).

³ - لخصه محمد خان.

- حروف تنصب الاسم المفرد (الواو بمعنى مع، وإلا للاستثناء، ويا وأي، وهيا، وأيا، والهمزة).
- حروف تنصب الفعل المضارع (أن، لن، إذن، كي).
- حروف تجزم الفعل المضارع (إن، لم، لما، لام الأمر، لا الناهية).
- أسماء تجزم الفعل المضارع على معنى (إن) الشرطية (من، أي، ما، متى، مهما، أينما، أنى، حيثما، إذما).
- أسماء ينتصب ما بعدها على التمييز (من واحد إلى تسعة إذا ركبت مع عشرة، وكم، وكأين، وكنا).
- كلمات هي أسماء أفعال؛ مها ما ينصب (رويد، بله، هاء، دونك، عليك، حيهل)، ومنها ما يرفع (ههات، شتان، سرعان).
- أفعال ناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر (كان، صار، أصبح، أمسى، أضحى، ظل، بات، مازال، ما برح، ما فتى، ما انفك، مادام، ليس).
- أفعال مقاربة ترفع اسما واحدا (كاد، أوشك، عسى، كرب).
- أفعال مدح وذم ترفع الاسم المعروف (نعم، بئس، ساء، حبذا).
- أفعال أشك (ظننت، حسبت، خلت)، وأفعال يقين (علمت، رأيت، وجدت)، والفعل (زعم) متوسط بين هذه الستة.

ثالثاً: نظرية العامل بين التأييد والاعتراض:**1- المؤيدون لنظرية العامل:**

يجمع النحاة منذ الخليل وسيبويه فمن بعدهما على تأييد نظرية العامل، ويؤسسون الفروع عليها؛ فأما الخليل فهو من "ثبت أصول نظرية العوامل، ومدّ فروعها، وأحكمها إحكاماً بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور"⁴.

وأما سيبويه فيصرح بذكر العامل في مواضع من كتابه منها "باب مجارى أواخر الكلم من العربية"، يقول: "وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف.

وهذه المجارى الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعةً أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف.

وإنّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب".

2- المعارضون على نظرية العامل:

لم يعرف في تاريخ النحو معترض على نظرية العامل حتى القرن السادس الهجري أين برز ابن مضاء القرطبي الأندلسي الظاهري (ت592هـ) في كتابه "الردّ على النحاة"، الذي قال فيه: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحويّ عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه".

ثم أردف ينتقد العامل ونسبة إحداث الإعراب إليه فيقول: "فمن ذلك ادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيدٌ عمراً) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب. ألا ترى سيبويه - رحمه الله - قال في صدر كتابه: وإنّما ذكرت ثمانية مجارٍ، لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما

يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه؟ فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساد [...] وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء.

وبناء على رفضه العامل وما ينبني عليه فإنه قد رفض كذلك التقدير والتأويل، والعلل الثواني والثالث، وكل ما شأنه تعقيد النحو دون كبير فائده -على رأيه- وذلك سيرا على منهجه الظاهري الذي يرفض القياس والتعليل.

وتبع ابن مضاء في رأيه كثير من المحدثين منهم: إبراهيم مصطفى، وشوقي ضيف، وعبد الرحمن أيوب، وإبراهيم السامرائي، وتام حسان...

يقول إبراهيم مصطفى "لن تجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو؛ ولا سحرها لعقول النحاة؛ ومن استمسك بها فسوف يحس ما فيها من تهافت وهلهلة؛ وستخذله نفسه حين يبحث عن العامل في مثل التحذير والإغراء أو الاختصاص أو النداء، ثم يرى أنه يبحث عن غير شيء"، فدعا إلى تخلص النحو من هذه النظرية وسلطانها ليسير التحو في طريقه الصحيحة -حسب رأيه-.

وأما إبراهيم السامرائي فيرى أن العامل من آثار الفلسفة وأنها "لا تمت إلى العلم اللغوي بسبب من قريب أو من بعيد"، وأما تمام حسان فيصف نظرية العامل بأنها "خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية" ويعتبر أنه "لا عامل".

وأيا يكن رأي المحدثين وما ساقوه من نقد وإزراء بنظرية العامل -بحق أحيانا وبتحامل أحيانا أخرى- فإنها تظل "نظرية تفسيرية تعليمية تفسر التغير الإعرابي وتساعد في تعلم النحو الذي نظر إليه منذ نشأته على أنه أوضح الطرق لوصف اللغة وتعليمها معاً، ولا تحتاج العوامل إلى إرادة وطبع حتى تعمل؛ لأنّ إسناد العمل إليها هدفه التفسير والتعليم" [ص123]، وابن مضاء ومن تبعه من المحدثين لم يقدموا بديلاً صالحاً يغني عنها إلى اليوم.